Permanent Mission of the Arab Republic of Egypt to the United Nations Office, WTO and International Organizations in Geneva

البعثة الدائمة لجمهورية مصر العربية
لدى الأمم المتحدة
ومنظمة التجارة العالمية والمنظمات الدولية
الأخرى في جنيف

CHAN.2021. 153

The Permanent Mission of the Arab Republic of Egypt to the United Nations Office, the WTO and other International Organizations in Geneva presents its compliments to the Office of the High Commissioner for Human Rights (Special Procedures Branch- Secretariat of the Special Rapporteur on the right to food), and with reference to the letter dated 9 June 2021 from the "Special Rapporteur on the right to food" concerning the upcoming thematic report to the 76th session of the United Nations General Assembly, has the honor to attach herewith the contribution of the Government of the Arab Republic of Egypt to the aforementioned report.

The Permanent Mission of the Arab Republic of Egypt to the United Nations Office, the WTO and other International Organizations in Geneva avails itself of this opportunity to renew to the Office of the High Commissioner for Human Rights (Special Procedures Branch), the assurances of its highest consideration.

Geneva, 25 June 2021

Cc:
Secretariat of the Special Rapporteur on the right to food
(Special Procedures Branch, Office of the High Commissioner for Human Rights).
Fax: +41-22 917 9008

PERMANENT MISSION OF THE ARAB REPUBLIC OF EGYPT
TO THE UNITED NATIONS OFFICE, WTO & OTHER INTERNATIONAL ORGANIZATIONS IN GENEVA
261 ROUTE DE LAUSANNE, 1292 – CHAMBESY
TEL: +41-22-731.6530 FAX: +41-22-738.4415
mission.egypt@bluewin.ch

النظم الغذائية وحقوق الإنسان

ماهى أبرز التحديات التي تواجه النظم الغذائية في بلدك؟

- تتمثل أبرز التحديات في معدلات الزيادة السكانية المرتفعة، مقابل محدودية الأراضي الزراعية ونقص الموارد المائية اللازمة للزراعة، حيث تعتمد مصر بنسبة ٩٧% على مياه نهر النيل الذى ينبع من خارج حدودها، وتعانى من العجز المائي بالرغم من إعادة استخدام نحو ٢٠ مليار متر مكعب من مياه مخلفات الصرف الزراعي والصحي والصناعي.
- يتسبب هذا العجز المائى في استيراد نحو ٦٥% من السلع الغذائية الأساسية بسبب عدم وجود مياه كافية لزراعة السلع الغذائية الأساسية. وتستورد البلاد ما بين ١٥ – ٢٠ مليار متر مكعب من المياه الافتراضية في صورة سلع غذائية في مقدمتها القمح والذرة الصفراء وزيوت الطعام واللحوم الحمراء والألبان المجففة والبقول.
- تعمل الحكومة على زيادة كفاءة الاستخدام الكلي للموارد المائية والتوسع في الري الحقلي، والحد من الزراعات كثيفة استخدام المياه، وإنشاء وإحلال وتجديد شبكات الصرف الزراعي المغطي. وزيادة إجمالي المساحة المحصولية لتصل إلى ١٨ مليون فدان، وخفض الفاقد أثناء عمليات الحصاد وتداول الحبوب، وتحفيز التسويق التعاوني وزيادة القدرات التخزينية من القمح وتوفير مخزون استراتيجي احتياطي من السلع الرئيسية تكفى لمدة تتراوح بين ستة إلى تسعة أشهر.
- تعمل الحكومة على إعادة هيكلة السياسات الزراعية وإدخال نظم زراعة الصوبات الزراعية على مساحة مائة ألف فدان، واستصلاح مليون ونصف المليون فدان، وزيادة الاستثمارات العامة الموجهة لتوفير إنتاج اللحوم الحمراء مستهدفة مليون رأس ماشية لمعالجة ارتفاع أسعارها، ورفع متوسط نصيب الفرد من استهلاك اللحوم، إلى جانب تدشين مشروع قومى يستهدف زيادة إنتاج الأسماك محليا والمساهمة في سد الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك.

ما هى الأمثلة على الطرق التي يكون للتحديات التي تواجه نظام الغذاء العالمي آثار سلبية على حقوق الإنسان على نطاق واسع والحق في الغذاء على وجه التحديد؟

- التغيرات المناخية، والتي تؤثر على تناقص مساحة الأراضى المزروعة وقدرات الدول لإنتاج الغذاء، وعلى الحاصلات الزراعية.
- التوسع في إنتاج الوقود الحيوي "الإيثانول" كمصدر بديل للطاقة.
- عدم وجود إطار للتعاون الدولي لزيادة إنتاج الغذاء والحاصلات الزراعية يؤدي لخفض أسعار السلع الأساسية، مثل القمح والذرة والأرز.

هل هناك تحديات محددة واجهتها بلدك في محاولة استخدام نهج قائم على الحقوق لتحويل النظم الغذائية دون ترك أى شخص يتخلف عن الركب؟

- يشكل الإنفاق العام على برامج الدعم الموجهة لدعم السلع التموينية الأساسية، ودعم الخبز، ودعم الوقود اللازم لإنتاج الحاصلات الزراعية والخبز، ودعم الأسمدة للأراضي الزراعية ضغطا على الموازنة العامة.
- تواجه الحكومة هذه التحديات بترشيد وحوكمة الموارد المخصصة للدعم وضمان حسن وكفاءة تخصيص الموارد المالية الموجهة، إلى جانب إنشاء الهيئة القومية لسلامة الغذاء في عام ٢٠١٧.
- تعمل الحكومة على تحديد المواطنين مستحقي الدعم من خلال مختلف برامج التحويلات النقدية أو العينية، حيث يستفيد من نظام بطاقات التموين المطبق في مصر ما يقرب من ٦٩ مليون مواطن، بينما يستفيد قرابة ٧٩ مليون مواطن من منظومة دعم رغيف الخبز.
- طورت الحكومة أول قاعدة بيانات عن الأسر الفقيرة في مصر تشمل ٨,٥ مليون أسرة تضم ٣١ مليون شخص يستفيدون من برامج التحويلات النقدية.
- تم فحص ٢٢ مليون طالب بالمدارس ضمن مبادرة للكشف المبكر عن الأنيميا والسمنة والتقزم.

- وضعت الحكومة استراتيجية التنمية الزراعية المستدامة ٢٠٣٠، والتي تستهدف بشكل استراتيجي القضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية وتطوير الزراعة، القضاء على الفقر بجميع أشكاله، تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والمستدام للجميع، وحماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها، ومكافحة التصحر ووقف تدهور الأراضي.
- تساهم الحكومة في توفير السلع الغذائية الأساسية بأسعار مخفضة من خلال شبكة توزيع منضبطة ومنتظمة، وتنفيذ مشروع "جمعيتي" لإنشاء مجمعات استهلاكية صغيرة جديدة في كافة المحافظات، وإطلاق القوافل المتنقلة لطرح المنتجات، وإقامة المعارض والأسواق لتوفير احتياجات المواطنين في بعض المناسبات، وتبني مشروع التوسع في السلاسل التجارية عن طريق مشاركة القطاع الخاص.

ما هى الالتزامات المحددة للدول ومسؤوليات الشركات فيما يتعلق بمنع ومعالجة الآثار السلبية الناجمة عن الإنتاج أو الاستهلاك غير المستدامين للأغذية؟

- يكفل الدستور حق كل مواطن في غذاء صحي وكاف، ويُلزم بتأمين الموارد الغذائية لكافة المواطنين، وبحماية الرقعة الزراعية وزيادتها وتجريم الاعتداء عليها، وبتنمية الإنتاج الزراعي والحيواني وتشجيع الصناعات التي تقوم عليهما. كما يلزم الدستور بالحفاظ على التنوع البيولوجي الزراعي وأصناف النباتات المحلية. (المادة ٧٩ من الدستور)
- تم إصدار تشريعات بشأن استصلاح أراضٍ جديدة، ومنع التعدي على الأراضي الزراعية، وإنشاء مراكز الخدمات الإرشادية والتدريبية، وصدر قانون إنشاء الهيئة العامة لسلامة الغذاء وقانون حماية المستهلك، فضلًا عن صدور قانون لإنشاء صندوق التكافل الزراعي لتغطية الأضرار الناتجة عن الكوارث الطبيعية وغيرها من المخاطر التي تتعرض لها الحاصلات الزراعية لتحقيق التنمية الزراعية المستدامة، فضلاً عن تحقيق الاكتفاء الذاتي من عدد من السلع الاستراتيجية.
- صدرت عدد من القوانين لتشجيع دور الشركات وقطاع الأعمال في تعزيز إعمال الحق في الغذاء سواء عن طريق تفعيل المسئولية المجتمعية للمستثمرين في تقديم خدمات في إحدى مجالات التنمية، مثل قانون الاستثمار[١]، أو تشريعات تحافظ على بيئة زراعية منتجة ومعايير جودة لإنتاج الغذاء.

على الرغم من تحديات الوباء، ما هى الأمثلة المحددة للمبادرات القائمة على الحقوق والممارسات الجيدة (بما في ذلك السياسات والمعايير والبرامج) التى نجحت في تحسين وصول الناس إلى الغذاء الكافي بطريقة مستدامة ومنهجية؟

- في إطار التعامل مع تداعيات كوفيد-١٩، عملت الحكومة على توفير احتياطات آمنة وأرصدة كافية من السلع الاستراتيجية، وأتاحت المخصصات المالية الكافية لذلك، إضافة إلى إطلاق الحكومة المرحلة الثانية عشرة من مبادرة "كلنا واحد" بعدد ٧٧٦ فرع تابعة لعدد ١٨ سلسلة تجارية لتوفير السلع بأسعار مخفضة، فضلاً عن مشاركة المنافذ الثابتة والمتحركة التابعة للحكومة لتوفير هذه السلع.[٢]

---

[١] - الصادر بالقانون رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧.

[٢] - إعمال حقوق الإنسان فى إطار البيانات التى أدلى بها السادة الوزراء أمام مجلس النواب، بيان الدكتور/ محمد معيط وزير المالية أمام مجلس النواب.